معهد التخطيط القومى

دور تكنولوجيا المعلومات

فى تسهيل حركة التجارة الخارجية لمصر

THE ROLE OF INFORMATION TECHNOLOGY IN FACILITATING THE MOVEMENT OF FOREIGN TRADE IN EGYPT

رسالة لنيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

إعـــــــداد

أحمد عبد الحميد عبد الحميد دسوقى

إشـــــــراف

أ.د / إجـــــــلال راتب العقيلى

أستاذ العلاقات الإقتصاديه الدوليه - معهد التخطيط القومى

د.م / بسمـــــــة الحداد

أستاذ مساعد حاسبات وتكنولوجيا المعلومات - معهد التخطيط القومى

القاهرة

٢٠١٤م-١٤٣٥هـ

معهد التخطيط القومى

إجازة رسالة ماجستير التخطيط والتنمية

عنـــــوان الرســـالة

دور تكنولوجيا المعلومات فى تسهيل حركة التجارة الخارجية لمصر

"THE ROLE OF INFORMATION TECHNOLOGY IN FACILITATING THE MOVEMENT OF FOREIGN TRADE IN EGYPT"

الباحث

أحمد عبد الحميد عبد الحميد دسوقى

إجازة الرسالة من قبل لجنة التحكيم:

لجنة التحكيم

١- أ. د/ إجلال راتب العقيلى(مشرفاً ورئيساً) التوقيع: ----------

٢- د. م/ بسمة محرم الحداد (مشرفاً وعضواً) التوقيع: ----------

٣- أ. د/ نفيين محمد طريـــح (محكماً وعضواً) التوقيع: ----------

٤- أ. د / محمد الكفـــــراوى (محكماً وعضواً) التوقيع: ----------

أجيزت الرسالة بتقدير ( )

بتاريخ: / / ٢٠١٤م.

موافقة لجنة الدراسات العليا موافقة إدارة المعهد

/ / ٢٠١م / / ٢٠١م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

« قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ »

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

سورة البقرة: آية ٣٢

إهداء

إلى روح جدي وجدتي وأبي الطاهرة، الذين أُدين لهم بكل الحب والعرفان ما حييت ... الذين عملوا على حسن تربيتي وتعليمي ومساندتي، والذين أحمل لهم كل الحب والعرفان، والاحترام، والتقدير، وإلى أمي أطال الله في عمرها .... نبع الحنان، ومن دعائها سر نجاحي، وإلى زوجتي الحبيبة الأستاذة / أماني رضا سعد وأبنائي مؤمن ومايا.... نبض الحياة وأمل المستقبل، وإلى إخوتي وبخاصةً شقيقتي الأستاذة / عفاف عبد الحميد لما تكلفته من أعباء ومساندتها لي، وإلى أخوات زوجتي وبخاصةً/ أسماء وإسلام رضا سعد والأستاذ/محمد علاء حسن لمجهودهم الذي لا يُنسى ولا يُنكر، وإلى جميع أهلي، وأحبابي، وأصدقائي....

عنوان البهجة وسند الشدائد

شكـــــــر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله...

يُسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر إلى الأستاذة الدكتورة / إجلال راتب على تفضلها بالإشراف على تلك الرسالة ورئاستها للجنة المناقشة، وإلى الاستاذة الدكتورة المهندسة/ بسمة الحداد على تفضلها بمشاركتها بالإشراف على تلك الرسالة، والرأي لم يكن لمجهودي مهما بلغ مداه أن يتيح لي إعداد تلك الدراسة، لولا ما تلقيته من توجيهاتهما الصادقة وإرشاداتهما المستمرة وإمدادي بالكثير من سعة علمهما وشمولي برعايتهما، وعظيم توجيهاتهما فكانتا نعم المعلم، فجزاهما الله عني خيرًا.

كما يُسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور / محمد الكفراوي على تفضلهِ بقبول عضوية لجنة التحكيم، فكم عرفته أستاذًا جليلًا تتلمذت على يديه أثناء دراستي بالمعهد والذي كانت محاضراته أثناء دراستي بالمعهد من المحاضرات التي وضعت حجر الأساس في تنمية مهاراتي، وأسلوب تفكيري العلمي، فكان خيرَ مُعينًا بتوجيهاته وملاحظاته، فجزاهُ اللهُ عنى خيرًا.

كما يُشرفني التقدم بجزيل الشكر للأستاذة الدكتورة / نيفين محمد إبراهيم طريح على تفضلها بقبول عضوية لجنة التحكيم الموقرة، وما أضافته بتوجيهاتها وملاحظاتها على محتوى الدراسة، فجزاها اللهُ عني خيرًا.

كما أتقدمُ بعميق الشكر ووافر التحية والاحترام، إلى الأستاذ/ خالد إبراهيم عبد الله مدير عام معلومات المعالجات التجارية والتبادل التجاري، قطاع الاتفاقات التجارية بوزارة التجارة والصناعة، على مساندتهِ لي أثناء بداية الالتحاق بدراسة الماجستير وحتى حصولي على الدرجة العلمية، و إلى أُستاذي ومُعلمي وصاحب الفضل علي ولمن أُدين له بالكثير طوال دراستي منذ المرحلة الثانوية إلى الجامعية وهو الأستاذ / إبراهيم فرحات، و إلى الأستاذ/ بدوي إبراهيم، مدير عام المعلومات بالجمارك المصرية، على دعمه المستمر طوال فترة إعداد الرسالة.

ولا يفوتني أن أتوجهُ بخالص الشكر للأساتذة والدكاترة، وأعضاء هيئة التدريس والسادة الإداريين والمعاونين، على شئون التدريب بمعهد التخطيط القومي.

الفهـــرس

مقدمـــــــــة.....**أ**

أولاً: مشكلة البحث.....**د**

ثانياً: هدف البحث.....**د**

ثالثاً: تساؤلات البحث.....**هـ**

رابعاً: منهج البحث.....**هـ**

خامساً: خطة البحث.....**و**

الفصل الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.....**١**

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.....٢

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية لمصر مع العالم خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٣) ١٤

الفصل الثاني: إجراءات وأساليب تسهيل تدفق وتنمية التجارة الخارجية في مصر.....**٢٢**

المبحث الأول: الوضع الحالي للإجراءات المتبعة في مرور التجارة من وإلى مصر.....٢٣

أولاً: الإجراءات الجمركية على الواردات..... ٢٣

ثانيًا: الإجراءات الجمركية على الصادرات..... ٣٣

ثالثًا: تقرير البنك الدولي في ترتيب الدول ومصر في التجارة عبر الحدود..... ٤٦

المبحث الثاني: القيود التي تواجه حركة التجارة الخارجية في مصر ٥٣

المبحث الثالث: أساليب تسهيل التجارة عبر الحدود في مصر ٦١

الفصل الثالث: تكنولوجيا المعلومات وتجارب بعض الدول في المنافذ الجمركية **٨٢**

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في التجارة الخارجية.....٨٥

أولًا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات..... ٨٥

ثانيًا: تكنولوجيا المعلومات وأهميتها ٩٠

ثالثًا: الوضع الراهن لقطاع تكنولوجيا معلومات التجارة الخارجية في مصر. ٩٦

رابعاً: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المختلفة في التجارة الخارجية..... ٩٩

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة في المنافذ الجمركية والدروس المستفادة ١٠٣

أولًا: تجارب بعض دول العالم في استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنافذ الجمركية. ١٠٣

ثانيًا: تجارب بعض الدول التي قامت بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة في المنافذ الجمركية ١٠٩

ثالثًا: الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة في المنافذ الحدودية ١١٢

الفصل الرابع: النظام المقترح لتكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة في المنافذ الجمركية المصرية..... ١١٤

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة في المنافذ الجمركية..... ١١٥

أولا: أهداف النافذة الواحدة ١١٦

ثانيًا: أهمية النافذة الواحدة ١١٨

ثالثًا: نماذج النافذة الواحدة..... ١١٩

رابعًا: الإطار القانوني والهيكل التنظيمي لإنشاء وتطبيق نظام النافذة الواحدة..... ١٢٣

خامسًا: البيانات وحمايتها وجودتها ١٢٤

سادسًا: فوائد تطبيق تكنولوجيا المعلومات من خلال النافذة الواحدة ١٢٥

المبحث الثاني: نظام تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة المُقترح تطبيقه في مصر ١٢٨

أولًا: المنافذ الجمركية في مصر ١٢٨

ثانيًا: مكونات نظام تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة المقترح تطبيقه في مصر..... ١٢٩

ثالثًا: تطبيق نظام تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة المقترح في مصر ١٣١

رابعًا: متطلبات تطبيق النظام المقترح..... ١٤٥

خامسًا: الأهداف المرجوة من تطبيق النظام في مصر ١٥٠

نتائج الدراسة..... ١٥٣

التوصيـــــــــات ١٥٧

المراجـــــــــع ١٥٩

ملخص الدراسة..... ١٦٤

فهرس الجداول

رقم الجدول	بيـــــــــــــان	رقم الصفحة
جدول رقم (١)	حجم التجارة الخارجية بين مصر ودول العالم (٢٠٠٠-٢٠١٣)	١٥
جدول رقم (٢)	التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال عامي (٢٠١٢-٢٠١٣)	١٨
جدول رقم (٣)	التوزيع الجغرافي للواردات المصرية خلال عامي (٢٠١٢-٢٠١٣)	٢٠
جدول رقم (٤)	البلدان التي تحتل المراتب التسع الأولى في تسهيل التجارة عبر الحدود في العالم عام ٢٠١١	٤٨
جدول رقم (٥)	البلدان التي تحتل المراتب التسع الأولى في تسهيل التجارة عبر الحدود في العالم عام ٢٠١٣	٥٠
جدول رقم (٦)	البلدان التي تحتل المراتب التسع الأولى في تسهيل التجارة عبر الحدود في العالم عام ٢٠١٤	٥١
جدول رقم (٧)	فوائد تطبيق النظام المقترح للحكومة والتجار	١٤٥
جدول رقم (٨)	أمثلة على المخاطر المحتمل حدوثها	١٤٩

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

رقم الشكل	بيـــــــــــــان	رقم الصفحة
شكل رقم (١)	تطور حجم التجارة الخارجية بين مصر ودول العالم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)	١٦
شكل رقم (٢)	تطور حركة الصادرات والواردات بين مصر ودول العالم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)	١٧
شكل رقم (٣)	تطور حركة الصادرات المصرية للعالم (٢٠٠٠-٢٠١٣)	١٨
شكل رقم (٤)	التوزيع الجغرافي للصادرات (٢٠١١-٢٠١٣)	١٩
شكل رقم (٥)	تطور حركة الواردات المصرية من للعالم (٢٠٠٠-٢٠١٣)	٢٠
شكل رقم (٦)	التوزيع الجغرافي للواردات (٢٠٠٠-٢٠١٣)	٢١
شكل رقم (٧)	إجراءات الإفراج على الواردات	٢٤
شكل رقم (٨)	إجراءات الإفراج المسبق على الواردات	٢٩
شكل رقم (٩)	خريطة الإجراءات الجمركية على الصادرات	٣٦
شكل رقم (١٠)	أتفاق تسهيل التجارة	٦٣
شكل رقم (١١)	الأحكام والالتزامات	٦٤
شكل رقم (١٢)	المعاملة الخاصة والتفضيلية والمساعدات الفنية وبناء القدرات	٧٦
شكل رقم (١٣)	نموذج السلطة الواحدة	١٢٠
شكل رقم (١٤)	النموذج المتكامل	١٢٠
شكل رقم (١٥)	النموذج الآلي المتفاعل اللامركزي	١٢١
شكل رقم (١٦)	النموذج المختلط	١٢٢
شكل رقم (١٧)	شكل مبسط لفكرة النافذة الواحدة	١٢٦
شكل رقم (١٨)	النموذج النظام العام المقترح بالمنفذ الجمركي	١٣٣
شكل رقم (١٩)	النموذج الداخلي للنظام المقترح	١٣٤
شكل رقم (٢٠)	قطاع المنطقة الشمالية	١٣٦
شكل رقم (٢١)	قطاع المنطقة الغربية	١٣٦
شكل رقم (٢٢)	قطاع المنطقة الشرقية	١٣٧
شكل رقم (٢٣)	قطاع المنطقة الجنوبية	١٣٨
شكل رقم (٢٤)	قطاع المنطقة الوسطي	١٣٨
شكل رقم (٢٥)	شبكة ربط جميع قطاعات المنافذ الجمركية	١٣٩

مقدمـــــــــة

أصبح استخدام التكنولوجيا للحصول على المعلومة ونقلها والاستفادة منها، من أهم الركائز التي تمكننا من مواكبة التطور والتقدم في المجالات كافةً، بالإضافة إلى أثر ذلك في توفير الوقت والجهد والمال، سواء أكان ذلك في مجال الحصول على المعلومات أو حفظها أو نقلها وتحليلها، وبفضل تطور مفهوم واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت، أصبح العالم يشبه القرية الكونية الصغيرة. [١]

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا حيويًا في دعم التنمية الاقتصادية، وهذا الدور لا يقتصر على كونها أداة لدعم الإنتاجية والابتكار، بل إنها تمثل عوامل تمكينية ورقابية هامة، وتساعد على تسهيل وتصحيح جميع العمليات التجارية في دول العالم، التي قامت بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية التجارة عبر الحدود، وأدت إلى تحسينها وجعلها أكثر ملائمةً، وعملت على تقليل التكلفة التي يتم تحملها في عمليات دخول وخروج السلع والخدمات عبر المنافذ الجمركية، وساعدت في الحد بل ومنع الانحرافات والمعوقات التي تواجه المستثمرين والتجار في عمليات إنهاء وتخليص الإجراءات والوقت المستغرق في عمليات التخليص الجمركي، كما أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات التجارية والزراعية والصناعية والتعليمية والطبية والإنتاجية، إلى حدوث تطور غير عادى وتقدم في مستوى أداء هذه المجالات وتنميتها، كما أثرت تأثيرًا ملحوظًا وواضحًا على مختلف الجهات والمستويات. [٢]

ومن هنا تأتى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل حركة التجارة الخارجية باعتبارها أداة يمتد تأثيرها ليتجاوز الخدمات التي تقدمها كعناصر البنية الأساسية، وتشمل الخدمات التجارية التي تشكل خدمات متكاملة من طرف إلى طرف، وتسعى إلى دعم التنمية الاقتصادية عن طريق تبسيط وتكملة

---

[١] محمد نبهان سلويل(١٩٩٨)، " المعلومات والمجتمع والتكنولوجيا"، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات المكتبية، العدد العاشر، يوليو، ص٤٢،٤١.

[٢] خلاصة وافية للتوصيات المتعلقة بتيسير التجارة، ندوة أمم المتحدة الدولية بشأن الكفاءة في التجارة. الأمم المتحدة نيورك وجنيف،

الأنشطة على المستويات القطاعية المتعددة، وتساهم بذلك في التنسيق الإلكتروني بين سلاسل التوريد العالمية الثنائية الاتجاه فيما يتعلق بالسلع والخدمات، حيث تتسم الموجة الحالية للعولمة بالمنافسة الشرسة في الأسواق العالمية، وقد بدأت الدول النامية التي نجحت في الدخول إلى تلك الأسواق في السنوات الأخيرة في تثبيت أقدامها لتقف جنبًا إلى جنب مع الدول المتقدمة، وهى تواصل تحقيق إنجازات تنعكس على شعوبها، وتترجم إلى رخاء وزيادة في الإنتاج والعمالة والاستثمار، وتتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك في تخفيف الحواجز لزيادة تدفقات التجارة، وهذه الحواجز من نوعين وهما: جمركية وغير جمركية، وتتسم الأولى بالسهولة نظرًا لأنها تعتمد على اصدار قانون أو ابرام اتفاقية تدعو إلى تخفيض أو إزالة التعريفة الجمركية، بينما تتسم الثانية بالصعوبة لأنها تعتمد على المعاملات والإجراءات الجمركية المعقدة المتمثلة في زيادة عدد الأوراق المقدمة لإنهاء الإجراءات والإفراج عن الشحنة.

على هذا النحو أصبحت الأنشطة والسياسات التي تقوم بتسهيل وتيسير التجارة عبر الحدود محل اهتمام العديد من المنظمات الدولية مثل: منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، والتي أوضحت الطرق والوسائل والمعايير التي يمكن من خلالها انجاز المعاملات بيسر وسهولة وفي وقت قياسي، إلا أن الهيئات الحكومية وخاصة سلطات الجمارك والهيئات الأخرى المعنية بالتجارة تظل هي المسئولة عن هذه الإجراءات، وذلك لأن كل دولة لديها قوانين وتشريعات وإجراءات كثيرة غير مرنة، وتؤدى صعوبة وتعقيد الإجراءات إلى خلق بيئة يُثار فيها كثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام وخلق مناخ من الفساد وتوليد عنصر بشري قليل الكفاءة، وهكذا الحال بالنسبة لمصر كما هو الحال لكثير من الدول النامية.

في هذا الصدد، فإن الإصلاحات في مجال تسهيل التجارة بصفة عامة، وبصفة خاصة للدول النامية ومنها: مصر، لها مردود هام على التنمية والحد من الفقر، وقد ثبُت أن الإصلاح في مجال تسهيل التجارة يترتب عليه تخفيض في

التكاليف مما ينتج عنه خفض معدلات التأخير عبر الحدود، وتبسيط عمليات الواردات الغذائية والزراعية وغيرها، وزيادة إيرادات الحكومة، كما أن تلك الإصلاحات تساعد في الارتقاء بكفاءة الإدارة وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذى يعمل على رفع معدلات التنمية. (١)

تنشأ الإجراءات والأعمال المستندية في التجارة الدولية من حاجة كل الدول إلى رصد، ومراقبة حركة البضائع، ونقل الخدمات، وضرورة المحافظة على المصالح المشروعة لجميع أطراف العملية التجارية، وتوفير المعلومات التي تتم في التجارة عبر الحدود، وفى هذا الصدد أدت جهود تيسير التجارة التي تكفلت بها على مر السنين هيئات دولية وطنية في بُلدان أو قطاعات مختلفة إلى إدخال تحسينات على تدفقات المعلومات المتصلة بالتجارة، عن طريق تبسيط الاحتياجات وتحقيق الانسجام بين الإجراءات والمستندات، وتنميط الممارسات التجارية، واستحداث رموز وأكواد مُتفق عليها لتقديم عناصر المعلومات.

ومن المُلاحظ أن تدفق المعلومات في مصر اليوم يقف في منتصف الطريق بين المستندات التي مازالت تُملأ باليد وبمشقة غالبًا، والمستندات المُنتجة بواسطة الحاسب الآلي، ولكن مازالت تُرسل يدويًا في كثير من الأحيان، وتساعد تكنولوجيا المعلومات في تقليل تكلفة الإجراءات وإزالة الأعباء الإجرائية والمستندية وتقديم الخدمات بصورة أفضل وأمان وأسرع.

ومن هنا تأتي أهمية موضوع الدراسة وهو: دور تكنولوجيا المعلومات في تسهيل حركة التجارة الخارجية لمصر، والتعرف على الدور المُتوقع لتطبيق تكنولوجيا المعلومات خاصة بالمنافذ الجمركية على أداء حركة التجارة الخارجية لمصر.

(١) خلاصة وافية للتوصيات المتعلقة بتيسير التجارة، ندوة أمم المتحدة الدولية بشأن الكفاءة في التجارة. الأمم المتحدة نيورك وجنيف،١٩٩٤

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في كيفية الاستفادة المُثلى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجمارك المصرية للتغلب على المعوقات والتحديات المُتعلقة بالتجارة عبر الحدود في مصر، والتي ترجع إلى ضعف البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنافذ الجمركية المصرية.

وذلك عن طريق التأكيد على ضرورة تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات في تسهيل حركة التجارة الخارجية، من خلال الدور الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات في تخفيض تكلفة المعاملات عبر المنافذ الجمركية، وسرعة دخول وخروج السلع والخدمات، وتنمية مستوى أداء الأنشطة الجمركية وتطويرها.

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل الموقف الحالي للتجارة الخارجية في مصر، ودراسة وبحث دور تكنولوجيا المعلومات وكيفية تطويعها في إزالة الأعباء والمعوقات غير الجمركية، التي تُصاحب دخول وخروج التجارة الخارجية المصرية بحيث تُؤدي إلى تشجيع التجارة الدولية وتخفيض التكاليف، وتبسيط المعاملات والإجراءات الجمركية؛ وذلك حرصًا على زيادة وتشجيع عمليات التبادل التجاري، وتنميط الوثائق والمعلومات اللازمة للتبادل وتقليل عدد الوثائق المطلوبة إلى الحد الأدنى بالاعتماد على تبادل المعلومات بوسائل الكترونية مع تنميط أساليب التخاطب بين الأجهزة المعنية بتدفق السلع والخدمات والأجهزة الرقابية للإفراج عن الشاحنات، خصوصًا مع تطور تقنية الحاسبات الالكترونية التي أضافت بنيتها التكنولوجية بُعدا كبيرًا، في سرعة وكفاءة التخليص الجمركي للبضائع في الموانئ وعبر الحدود، واستخدام أحدث أساليب الفحص للشاحنات وذلك من خلال:

١- تحليل الموقف الراهن لحركة التجارة الخارجية والتبادل التجاري.

٢- رصد المعوقات والتحديات التي تُمثل عائقًا في التخليص الجمركي عبر المنافذ الجمركية.

٣- عرض ودراسة وتحليل الأساليب المختلفة لمواجهة وإزالة هذه المعوقات من خلال:

أ- الإتفاقات التجارية الدولية الخاصة بتيسير وتسهيل التجارة الخارجية.

ب-الاستفادة من تجارب بعض دول العالم.

ج- دراسة وبحث كيفية تطويع تكنولوجيا المعلومات لتسهيل وتيسير التجارة.

٤- عرض ووضع نظام مُقترح لتكنولوجيا معلومات النافذة الواحدة لتطبيقه في المنافذ الجمركية المصرية.

ثالثاً: تساؤلات البحث

يُحاول البحث الإجابة على السؤال الآتي:

كيفية تطويع تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في تسهيل الإجراءات بالمنافذ الجمركية بمراحلها المختلفة، بحيث تعمل على تقليل التكلفة والوقت المستخدم في الإفراج الجمركي وفى التجارة عبر الحدود وإلى أي مدى؟

رابعاً: منهج البحث

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الاستقرائي، وذلك من خلال تجميع المعلومات الظاهرة محل البحث لتوضيح دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في التجارة الخارجية، وتقليل الأعباء وتسهيل وتيسير الإجراءات الجمركية من خلال إجراءات عدد من المقابلات مع [١] عدد من المسؤولين بقطاعي الإتفاقات التجارية والتجارة الخارجية بوزارة التجارة الخارجية المصرية، ومصلحة الجمارك، بوزارة المالية، المصرية، وبمجموعة من المُستوردين والمُصدرين، كما ذهبت الدراسة إلى الاستناد على بعض المؤشرات التحليلية والرقمية، بهدف عرض الأداء اللوجستي لمصر، مقارنةً بالدول الأخرى.

---

[١] شملت اللقاءات كلاً من:

- رئيس قطاع الاتفاقات التجارية –وزارة التجارة والصناعة
- رئيس قطاع التجارة الخارجية – وزارة التجارة والصناعة
- وكيل الوزارة بالإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية – وزارة التجارة والصناعة
- مدير عام إدارة تسهيل التجارة -بالإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية – وزارة التجارة والصناعة
- مدير عام معلومات المعالجات التجارية والتبادل التجاري-قطاع الاتفاقات التجارية – وزارة التجارة والصناعة
- مدير عام المعلومات بمصلحة الجمارك المصرية – وزارة المالية
- بعض المستثمرين وبعض المصدرين والمستوردين ورجال الاعمال وبعض من شركات التخليص الجمركي

خامساً: خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً للهدف منها وأهميتها تم تقسيم الدراسة إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول: التجارة الخارجية ودورها في التنمية

حيث تناول هذا الفصل مبحثين المبحث الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية، المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية لمصر مع العالم خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٣).

الفصل الثاني: إجراءات وأساليب تسهيل تدفق وتنمية التجارة الخارجية في مصر

حيث تناول هذا الفصل ثلاثة مباحث المبحث الأول: الوضع الحالي بالإجراءات المتبعة في مرور التجارة من وإلى مصر، المبحث الثاني: القيود التي تُواجه حركة التجارة الخارجية في مصر، المبحث الثالث: أساليب تسهيل التجارة عبر الحدود في مصر.

الفصل الثالث: تكنولوجيا المعلومات وتجارب بعض الدول في المنافذ الجمركية

حيث تناول هذا الفصل مبحثين المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في التجارة الخارجية، المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة في المنافذ الجمركية والدروس المستفادة.

الفصل الرابع: النظام المقترح لتكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة في المنافذ الجمركية المصرية

حيث تناول هذا الفصل مبحثين المبحث الأول: النافذة الواحدة ونماذجها في المنافذ الجمركية، المبحث الثاني: نظام تكنولوجيا المعلومات والنافذة الواحدة المقترح تطبيقية في مصر.

التوصيات

الفصل الأول
مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

منذ القدم، ترتبط دول العالم بعلاقات تجارية خارجية مع بعضها البعض، وقد تقوى هذه العلاقات في فترة زمنية معينة لأسباب عسكرية، أو حتى شخصية وقد تضعف أو تتلاشى نهائيًا في فترة أخرى، حيث يَنْصَبْ الاقتصاد الدولي على كيفية تفاعل عدد من الاقتصاديات مع بعضها البعض، في محاولة لتخصيص الموارد المتاحة في العالم بما يعود بالنفع الأكبر على مجموع سكان العالم. وتظهر أهمية التجارة الدولية من واقع التخصص الذي يتسم به هذا العصر، ومن المعروف أن التخصص يُؤدي إلى زيادة السلع والخدمات التي يُنتجها المجتمع، ومن ثَم نتوقع أن مستوى الرفاهية الاقتصادية الذي سيحصل عليه أكبر، وإذا تم هذا التخصص يُصبح من الضروري الدخول في التبادل التجاري حيث أن من يتخصص في إنتاج شيء ما سيكون لديه فائض من هذا الإنتاج، في نفس الوقت الذي يحتاج فيه إلى سلع وخدمات أخرى، لا يقوم بإنتاجها، وبدون التبادل يستحيل أن يستمر التخصص في المجتمع والإنتاج.

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية:

تُعبر التجارة الخارجية عن مُختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع، أو خدمات، أو رؤوس أموال، بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة. (١)

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

تُعتبر التجارة الخارجية شريان الحياة مع الدول الأخرى، وكلما توسعت رقعة التجارة كلما أدت إلى انتعاش الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الكثير من الدول تسعى لوضع التجارة الدولية في سلم الأولويات من خلال إدراجها ضمن الخطط التنموية للدولة، وهذا يوضح أن درجة القوة التجارية تعكس قوة الدولة الإنتاجية،

(١) سامى عفيفي حاتم، التجارة الخارجية ين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٩٣.

حيث أن التبادل الأكبر يكون بين الدول الصناعية المتقدمة، وذلك بسبب قوة دخل المستهلكين والتي تسمح لهم شراء كميات كبيرة من السلع، وأيضا امتلاكها لكثير من الصناعات المتخصصة، أن للعلاقات التجارية دور فعال في تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الدول، فكل دولة تسعى إلى إبرام اتفاقات تجارية مع الدول الأخرى من خلال تصدير واستيراد السلع اللازمة، وفي طبيعة الحال فإن الدول تفتقر لبعض الموارد اللازمة فتضطر للحصول عليها من الدول المنتجة لها، حيث أن المستهلك يسعى دائمًا لإشباع رغباته بأقل قيمة ممكنة مع مراعاة الجودة والكفاءة، حيث أن الكثير من السلع التي تكون ذو جودة عالية وبأسعار أعلى بكثير من الدول المجاورة، وذلك بسبب الغلاء في المواد الخام والأيدي العاملة فتضطر هذه الدولة إلى استيراد هذه السلع من الدول التي تحقق سعرًا وكفاءة أفضل بكثير، وقوة التجارة بين دولتين تفرض نفسها على قوة السياسة فيما بينهما وتوطيدها، ففي حالة ظهور أي خلافات أو نزاعات بين دولتين، تحتل التجارة بينهما مركزا قويا، فان كليهما سيضطر إلى رأب الصدع حفاظًا على القوة التجارية، لأن دمارها سيعود سلبًا عليهما وعلى حصتهما في الأسواق الدولية، [١] تُعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

١- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض علاوةً على اعتبارها منفذًا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة الأسواق المحلية.

٢- اعتبارها مؤشرًا جوهريًا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المُتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري [٢]

٣- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليًا[٣].

---

[١] عادل أحمد حشيش. أساسيات الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.٢٠٠٢.

[٢] رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان الطبعة الأولى: ٢٠٠٠.

[٣] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ١٩٩٦، ص١٨

٤- التجارة الدولية تؤدي الي زيادة الدخل القومي اعتمادًا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل. [١]

٥- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تُفيد في عمليات التنمية الشاملة، وبناء الاقتصاديات.

٦- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[٢].

٧- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات واشباع الحاجات.

٨- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

٩- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود، وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة. [٣]

لن تقتصر أهمية التجارة الخارجية على الدول الصناعية المتقدمة فحسب؛ أي لا تقتصر على أهمية التجارة بالنسبة للدول التي قطعت مرحلة طويلة في مضمار التقدم الاقتصادي، وإنما تتعداها إلى دراسة أهمية التجارة بالنسبة للدول النامية التي هي في أول الطريق. كذلك يجب أن يُؤخذ في الاعتبار نوعية السلع التجارية في كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية أو حتى المُتخلفة، ذلك أن الغالب الأعم في صادرات الدول الصناعية، هي السلع التامة الصنع كالسيارات، والعدد، والآلات الدقيقة منها وغير الدقيقة. أي السلع التي بُذل في سبيل إنتاجها الكثيرُ من الجهد، فضلًا عما أُنفق في سبيل انتاجها من رؤوس أموال.

أما صادرات الدول النامية فذات طابع خاص في الغالب الأعم أيضًا وهو المادة الخام الأولية؛ أي المادة التي لم يدخل في إنتاجها يد العامل الماهر أو رأس المال الكبير الكلفة، مثال ذلك: البترول والقصدير، والفوسفات، والمعادن الأخرى المماثلة، ثم أنواع من المنتجات الزراعية المختلفة كالشاي، والبن، والمطاط، والقطن، وما إلى ذلك من المنتجات. هذا هو الطابع العام لصادرات كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. [٤]

---

[١] Robert C. Feenstra and Alan M. Taylor, Essentials of International Economics,2010

[٢] عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود والصرفية و التجارة الدولية، الدار الجامعية. الإسكندرية. ١٩٩٦

[٣] رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزء الأول، سوريا٢٠٠٠.

[٤] صلاح الدين نامق، مقدمة فى التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠.

رابعاً: سياسة التجارة الخارجية[١]

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية مجموعة من السياسات التجارية التي يُمكن أن تختلف من دولة الي أخرى حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية، والاقتصادية، وطبيعة الاقتصاد السائد فيها، لذا يتم التطرق إلى:

١- مفهوم سياسة التجارة الخارجية.

٢- أنواع سياسة التجارة الخارجية.

١- مفهوم سياسات التجارة الخارجية:

هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف ومنها:

أ- الأهداف الاقتصادية تتمثل في:[٢]

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها. [٣]
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

ب- الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين، أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة. [٤]

---

[١] Trade Facilitation: Defining, Measuring, Explaining and Reducing the Cost of International Trade,2012

[٢] Robert C.eenstra and Alan M. Taylor, International Economics,2011.

(٣) محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية. ١٩٩٣ ص: ١٣.

(٤) أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر ١٩٩٧. ص: ١٦٨.